الإنتقال من الإعتماد على إيرادات النفط والغاز

إلى العائد الضريبي على التبغ

تُشكِّل نسبة عائدات النفط والغاز أكثر من 85 % من عائدات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. ولا شكّ في أنّ التعويل بدرجةٍ كبيرةٍ على عائدات النفط والغاز يزيد من تأثّر دول مجلس التعاون الخليجي بتقلبّات أسعار النفط سيّما مع الانخفاض الذي سُجِّل مؤخراً في هذا الاطار.

في حال استقر سعر برميل النفط الواحد على 75 دولاراً لفترةٍ مطوَّلة سينخفّض بالتالي الفائض الضريبي الحالي المتراكم من 275 مليار دولار إلى حوالى 100 مليار دولار بحلول العام 2015.

هذا وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي قيوداً في استخدام السياسة النقديّة وسياسة أسعار الصرف. فأسعار الصرف مرتبطةٌ بالدولار الأميركي مما يؤدّي إلى استحالة تطبيق سياسة نقديّة فاعلة أو إلى تقلّب أسعار الصرف على ضوء الصدمات الخارجيّة. نتيجةً لذلك، تُشكِّل سياسة الإنفاق الحكوميّ الأداة الأساسيّة إن لم تكن الوحيدة لإدارة السياسة الاقتصاديّة.

ولا يتعيّن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تنوّع هيكليّات الإنتاج بحيث تصب في النشاطات غير النفطيّة فحسب بل يتوجَّب عليها أن تنوِّع مصادر العائدات الحكوميّة.

الإنتقال التدريجي من واقع الإيرادات الحكومية النفطية

يتعيّن على الحكومات إدخال إصلاحات لتنويع العائدات الحكوميّة على أن تتمثّل أكثر الخطط فاعليّة باستحداث مصادر أكثر شموليّة للضريبة (الضريبة على القيمة المضافة) ناهيك عن ضرائب غير مباشرة (على منتج محددٌ أو ما يُعرف بالضرائب الإنتقائية)

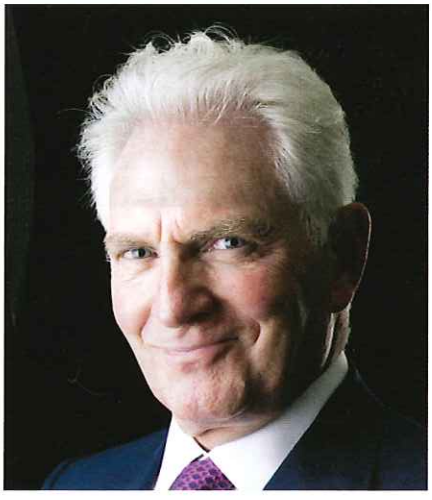

كتب الدكتور ناصر السعيدي

> " في ما يتعلق بالتبغ، فإن منطقتنا تمثل سوقاً عالمياً رئيسية، وتشكّلت في العام 2010 نسبة 7.1% من حصّة السوق من مجموع السجائر حول العالم وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الاستهلاك.. "

على سلعٍ ومنتجات محددة مثل الغاز والديزل والكحول والتبغ.

تُشكِّل عائدات النفط والغاز أكثر من 90 % من عائدات الحكومة في المملكة العربيّة السعوديّة و88.5 % في البحرين و82 % في سلطنة عُمان، بينما تتمتع الإمارات العربيّة المتحدة وقطر باقتصاديات أكثر تنوّعاً أهّلتهما لامتصاص درجة التعويل الشديدة على عائدات النفط والغاز.

لا بد من النظر في مقترح إدخال الضريبة على قيمة مضافة بنسبة متدنيّة قدرها 5% في سائر دول مجلس التعاون الخليجي، من شأنها رفع نسبة العائدات إلى إجمالي الناتج المحلّي بثلاثة إلى أربعة بالمئة، وتعزيز الاستقرار المالي وتنويع مصادر الدخل وإتاحة مصدر للعائدات يتنامى مع الإنفاق على الاستهلاك وإجمالي الناتج المحلّي.

الهيكلة الضريبية والعائد الحكومي المستدام

من جهة أخرى لا بد من النظر في استحداث الضرائب الإنتقائية بحسب الكمية أو القيمة لسلع مثل مشتقات النفط الإستهلاكية والتبغ والكحول. وبالرغم من ربط البعض الدعم على المشتقات النفطية بالإستقرار الإجتماعي والسياسي تحديداً خلال مرحلة ما يعرف بـ الربيع العربي فإن الدعم الحالي لمشتقات النفط والغاز يكلف ميزانيات حكومات دول مجلس التعاون 160 مليار دولار أميركي سنوياً (بما في ذلك كلفة توليد الطاقة الكهربائية)، والذي يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

مع أنّ دول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت معا وككتلة واحدة عمليّة التوقيع على اتفاقيّات تجارة حرّة إلاّ أنّ البحرين وسلطنة عُمان قد أبرمتا عامي 2004 و2005 تباعا اتفاقيات ثنائيّة منفصلة مع الولايات المتحدة.

وفي ما يتعلق بالتبغ، فإن منطقتنا تمثل سوقاً عالمياً رئيسية، وشكّلت في العام 2010 نسبة 7.1% من حصّة السوق من مجموع السجائر حول العالم وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الاستهلاك. وبينما تسعى حكومات المنطقة إلى مكافحة رواج التدخين عبر زيادة أسعاره عملاً بتوصيات منظمة الصحة العالمية وسعياً لزيادة العائدات الحكومية على منتجات التبغ، فإن فرض رسوم جمركية إضافية يتعارض مع الإتفاقات والإلتزامات الدولية، خصوصا وأن سائر دول مجلس التعاون تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية.

ضرورة التوافق الخليجي على السياسات الضريبية

مع أنّ دول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت معاً وككتلة واحدة عمليّة التوقيع على اتفاقيّات تجارة حرّة إلاّ أنّ البحرين وسلطنة عُمان قد أبرمتا عامي 2004 و2005 تباعاً اتفاقيات ثنائيّة منفصلة مع الولايات المتحدة. وبموجب اتفاقيّات التجارة الحرّة، يتعيّن على الدول أن تُزيل الرسوم المفروضة على السجائر (من بين منتجات أخرى) ضمن إطار زمنيّ مدّته عشر سنوات أي بحلول شهر يناير من العام 2015 و2018 تباعاً. هذا وتتضمن الاتفاقيّات حكماً مبرماً لا يسمح بزيادة الرسوم المطبقة حالياً في خلال هذه الفترة.

من جهة أخرى، النظام الموحّد للجمارك لدول مجلس التعاون، يفرض رسوماً خارجيّة مشتركة بنسبة 100% من سعر الكلفة والتأمين والشحن CIF (محددة بحسب القيمة) وتُحدد رسم الحدّ الأدنى الجمركي المبني على المنتج بـ 100 ريال سعودي لكلّ 1000 سيجارة أيّهما يكون أعلى.

ومع زوال رسوم الاستيراد وفقاً لالتزامات إتفاقيات التجارة العالمية، تفقد الحكومات العائدات التي تدرّها الأخيرة. وعليه، يتيح استبدال رسوم الاستيراد بالضريبة الإنتقائية بالتعويض عن الخسارة في العائدات. وهنا تكمن المعضلة، الاتفاق على هيكليّة النسبة، فهل هي محددة بحسب الكميّة أو بحسب القيمة أو تجمع بين الاثنين.

تمثل منطقتنا سوقاً عالمياً رئيسية للتبغ، وشكّلت في العام 2010 نسبة 7.1% من حصّة السوق من مجموع السجائر حول العالم وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الاستهلاك.

الإستفادة من التجارب العالمية حول ضرائب التبغ

على الصعيد الدولي، تُعدّ الضريبة الإنتقائية والضريبة على القيمة المضافة من أكثر ضرائب الاستهلاك المحلّي على منتجات التبغ شيوعاً. وتشير البيانات المتاحة الى أن 166 دولة من أصل 186 (حوالى 90 % من الدول) تجبي الضرائب الإنتقائية على السجائر. دول مجلس التعاون الخليجي هي أبرز استثناء على ذلك إلى جانب دول جزر المحيط الهادىء وبعض دول جزر الكاريبي وأفغانستان والمالديف.

تشير البيانات المتاحة الى أن 166 دولة من أصل 186 (حوالي 90 % من الدول) تجبي الضرائب الإنتقائية على السجائر. دول مجلس التعاون الخليجي هي أبرز استثناء على ذلك

على دول مجلس التعاون أن تتفق على استحداث الضريبة الإنتقائية الداخلية على استهلاك التبغ باعتبارها أداة لزيادة أسعار التبغ لدواعٍ صحيّة ولكسب الدخل.

يُمكن أن تتخذ الضريبة الإنتقائية شكل ضرائب محددة بحسب الكميّة أو ضرائب محددة بحسب القيمة.على الصعيد العالمي، تُشكّل الضريبة الإنتقائية على السجائر نسبة 45 % من إجمالي سعر مبيع السجائر بالمفرّق في حين تختلف هيكليّة الضريبة الإنتقائية على التبغ اختلافاً شديداً بين الدول. فمن أصل 186 دولة تستخدم 56 فقط الضريبة الإنتقائية المحددة بحسب الكميّة في حين تستخدم 50 الضريبة المحددة بحسب القيمة وتستخدم 60 دولة نظاماً مختلطاً، فيما لا تُطبّق 20 دولة الضريبة الإنتقائية.

أما حصّة دول مجلس التعاون الخليجي من الضريبة الإجماليّة في السعر الإجمالي فهي متدنيّة بسبب عدم فرض الضريبة الإنتقائية. وبما أنّ أسعار السجائر أقلّ في بلدان الخليج العربي فالمجال متاح لزيادة العائدات من خلال زيادة الضرائب.

الضرائب الإنتقائية حسب الكمية النموذج الأمثل لمنتجات التبغ

ختاماً، لا بد أن نرى تحولاً في تركيبة ميزانيات دول مجلس التعاون، وربما تتغير نظرة الحكومات حيال التبغ، فهي تسعى جاهدة لمكافحته لكن لا بد لها أيضا من الحفاظ على معدلات عوائد ضريبية تواكب حجم معدلات الإستهلاك. صناع القرار بحاجة لاتخاذ خطوات عملية ومستندة لحقائق علمية وهنا توصياتنا في هذا الشأن.

على دول مجلس التعاون أن تتفق على استحداث الضريبة الإنتقائية الداخلية على استهلاك التبغ باعتبارها أداة لزيادة أسعار التبغ لدواعٍ صحيّة ولكسب الدخل. نقترح أن تستحدث ضريبة إنتقائية أسميّة محددة بحسب الكميّة تتمثل بمبلغ ثابت مقابل كلّ 1000 سيجارة أو وحدة متكافئة من سائر منتجات التبغ. ينبغي توحيد الضريبة الإنتقائية واستحداثها على وتيرةٍ متزامنةٍ وتطبيقها موحدة في جميع الدول الأعضاء للحيلولة دون شرذمة السوق و وتفادي الاستفادة من فارق الأسعار والتهرّب الضريبي.

المقالة تستد إلى تقرير إستراتيجي قُدم خلال منتدى الضريبة الخامس للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد في الرياض في نوفمبر الجاري.

×خبير ومحلل إقتصادي يرأس حالياً مؤسسة ناصر السعيدي المتخصصة في الإستشارات الإقتصادية والمالية المتخصصة. شغل منصب رئيس الشؤون الإقتصادية في مركز دبي المالي العالمي وهو عضو في المجموعة الاستشارية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد الدولي وشغل منصب وزير الاقتصاد والتجارة في الحكومة اللبنانية بين عامي 1998 و2000. ab